اليمن ـ حالة الطوارئ المُعقدة

نشرة الوقائع رقم 10، للسنة الماليَّة 2016

19 أيَّار/مايو 2016

التمويل الإنساني

استجابةً لأزمة اليمن للسنة المالية 2016

USAID/OFDA[1]	$22,135,071 دولار
USAID/FFP[2]	$105,025,450 دولار
State/PRM[3]	$11,750,000 دولار
$138,910,521	

أهم الأحداث

- آلية الأمم المتحدة للتحقيق والتفتيش (UNVIM) تنطلق رسمياً وتبدأ بتفتيش وتخليص الشحنات التجارية القادمة إلى الموانئ اليمنية
- برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة (WFP) يوزع الأغذية في محافظتي الجوف والضالع، اللتان كان من الصعب بلوغهما في وقت سابق بسبب انعدام الأمن
- الأمم المتحدة تُسلّط الأضواء على تدهور الأوضاع الإنسانية في اليمن وتدعو لتوفير المزيد من الموارد

أبرز التطورات

- عُلِقت مفاوضات السلام التي تقودها الأمم المتحدة بين سلطات حكومة الجمهورية اليمنية وممثلي الحوثيين وغيرهم من الوفود المعنية بالشأن اليمني، وفقاً لتقارير صادرة عن وسائل الإعلام. وبالرغم من تعليق المفاوضات، لم تنسحب أطراف النزاع من العملية، بل استمرت في عقد الاجتماعات في الكويت بشكلٍ منفصل مع مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد، الذي أفاد في 14 أيار/مايو بأن الوفود المشاركة قد توصلت إلى توافقٍ في الآراء بشأن عدد من القضايا، غير أنهُ أشار في الوقت ذاته إلى أن العديد من الخلافات لا تزال عالقة. وكان مبعوث الأمم المتحدة الخاص قد صرح في وقتٍ سابقٍ عن تفاؤلهِ حيال التوصل إلى تسوية سلمية، وواصل دعوته لجميع الأطراف للعمل من أجل التوصل إلى حلٍ شامل، مجدداً دعم المجتمع الدولي المستمر لعملية السلام.
- باشرت أطراف النزاع بوقف الأعمال العدائية في العاشر من نيسان/أبريل، أي قبل العودة لاستئناف مفاوضات السلام. وبالرغم من هدنة وقف إطلاق النار، تواصلت الاشتباكات المتقطعة في بعض المناطق، وخاصةً في كلٍ من محافظات الجوف ومأرب وصنعاء وتعز، وفقاً للأمم المتحدة.
- أصدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) بياناً يلفت فيه الانتباه العاجل للوضع الإنساني المتراجع في اليمن، مؤكداً بأن الظروف الإنسانية وبعد أكثر من عامٍ واحدٍ على تصاعد الأعمال العدائية، لا تزال ماضيةً في التدهور. وجاء هذا البيان في أعقاب الزيارة المشتركة إلى اليمن لمدة ثلاثة أيام في منتصف أيار/مايو، والتي ضمت كلٌ من "جون غينغ" مدير العمليات في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية و "ريك برينان" مدير قسم الطوارئ في منظمة الصحة العالمية للأمم المتحدة (WHO)، وكذلك نائب مدير مكتب الطوارئ لبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة "جيان كارلو تشيري". وأكد مدير العمليات "غينغ" بأن استمرار الصراع مضافٌ إليه أشهر من نقص ومحدودية الواردات الرئيسية والتدهور السريع في الخدمات الأساسية، قد زاد من حجم الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء البلاد. وناشد السيد "غينغ" أيضاً المجتمع الدولي لزيادة الدعم للأنشطة الإنسانية، استجابةً لحالة الطوارئ المعقدة في اليمن.

نظرة موجزة على الأعداد

26 مليون نسمة

العدد التقريبي لسكان اليمن بحسب الأمم المتحدة – شباط/فبراير 2016

21.2 مليون

عدد الأشخاص الذين بحاجة لمساعداتٍ إنسانية عاجلة
الأمم المتحدة – شباط/فبراير 2016

19.4 مليون

عدد الأشخاص الذين بحاجة لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة
الأمم المتحدة – شباط/فبراير 2016

14.1 مليون

عدد الذين يفتقرون للرعاية الصحية الأساسية
الأمم المتحدة – شباط/فبراير 2016

أكثر من 6 مليون

عدد الذين بحاجة لمساعداتٍ غذائية طارئة
شبكة نُظم الانذار المبكر بالمجاعة – تشرين الثاني/نوفمبر 2015

2.8 مليون

عدد الأشخاص النازحين داخلياً في اليمن
بحسب المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – نيسان/أبريل 2016

4.4 مليون

عدد الأفراد الذين تلقوا المساعدات الإنسانية خلال العام 2016
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – شباط/فبراير 2016

[1] الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث (USAID/OFDA).
[2] الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب الغذاء من أجل السلام (USAID/FFP).
[3] مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (State/PRM).

انعدام الأمن وجهود إيصال المساعدات الإنسانية

- ناشد مدير العمليات "غينغ" أيضاً في بيانهِ الصادر بتاريخ 17 أيار/مايو، جميع أطراف النزاع لمنح الأولوية لحماية المدنيين وتلبية الاحتياجات المدنية، وضمان وصول المساعدات الإنسانية على نحوٍ مستديم ودون عوائق لجميع الناس الذين بحاجة ماسة للمساعدة، وخاصةً في كلٍ من محافظات عدن والجوف وحجّةَ وصعدة وتعز. كما لفت البيان الانتباه أيضاً للوضع المزري لنظام الرعاية الصحية، مؤكداً بأن الكثيرين من الناس يموتون من أمراض من الممكن الوقاية منها، لولا محدودية توافر الإمدادات الطبية الأساسية.

- بالرغم من دخول اتفاقية وقف الأعمال العدائية حيز التنفيذ في العاشر من نيسان/أبريل، لاحظت المنظمات غير الحكومية (NGOs) ووكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك شركاء الحكومة الأمريكية، أن الاتفاقية لم تُثمر عن تزايد واسع النطاق في أنشطة الاستجابة الإنسانية، بسبب التحديات التي تواجه إمكانيات الوصول والعوائق البيروقراطية التي لا تزال تعيق جهود الاستجابة. وعلى الرغم من تضاءل عدد وكثافة الغارات الجوية والاشتباكات بعد تنفيذ وقف إطلاق النار المتفق عليه، والذي لا يزال سارياً على نحوٍ واسعٍ وكبير، تفيد تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بأن انعدام الأمن لا يزال قائماً في العديد من المناطق.

- أُعيد افتتاح المطار الواقع بالقرب من ميناء مدينة المكلا في محافظة حضرموت، بعد تمكن قوات الحكومة اليمنية والقوات المتحالفة معها من طرد قوات تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في 26 نيسان/أبريل، وفقاً لما أوردتهُ وسائل إعلامٍ دولية. وبعد إعادة افتتاح المطار هبطت على أرضه طائرة تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في 8 أيار/مايو، وتحمل على متنها 20 طناً متريا من الأدوية وغيرها من لوازم الرعاية الصحية الضرورية المقدمة من هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، ويُسجلُ هذا الحدث الرحلة الجوية الأولى التي تهبط في هذا المطار، منذُ سيطرة قوات القاعدة في شبه جزيرة العرب على المنطقة في منتصف عام 2015.

- أفادت تقارير برنامج الأغذية العالمي الشريك لمكتب الغذاء من أجل السلام التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أن قافلة تتألف من 22 شاحنة تمكنت مؤخراً من الدخول إلى مديرية القاهرة التي يصعب الوصول إليها في مدينة تعز، لتقديم المساعدات الغذائية للنازحين داخلياً ولسكان المجتمع المستضيف. وبالإضافة لما تعانيه المنطقة من انعدام الأمن الغذائي المستمر، لا يزال السكان في ذلك القطاع المحاصر بحاجة للرعاية الصحية ولخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة، وفقاً للوكالة الأممية (أي برنامج الأغذية العالمي) الذي أوردت تقاريره أيضاً بأن انعدام الأمن لا يزال يحدُّ من قدرة البرنامج على تنفيذ البرامج الإنسانية في أجزاءٍ من محافظة تعز، وكذلك في محافظتي الجوف ومأرب.

- بعد عدة أشهر من العمل والتخطيط انطلقت آلية الأمم المتحدة للتحقيق والتفتيش رسمياً في جيبوتي أوائل أيار/مايو، والتي أُعدت في الأساس للتخفيف من العوائق البحرية التي تؤثر على تدفق البضائع التجارية إلى الموانئ اليمنية. ويتمحور عمل آلية الأمم المتحدة للتحقيق والتفتيش في إدارة طلبات التخليص للسفن، وتنسيق إجراءات التفتيش ومراقبة عمليات الشحن، في محاولة لتوفير قدرة التحقق النزيه من الشحنات التجارية الواردة إلى الموانئ، وما يرتبط بذلك بالنسبة لمحطات نقل النفط التي لا تخضع لسيطرة مباشرة من الحكومة اليمنية، ويشمل ذلك كل من موانئ الحديدة، المخاء، نشطون، الصليف.

شؤون الأمن الغذائي وجهود توفير سبل العيش والدخل

- سجلت التقارير الواردة من برنامج الأغذية العالمي مزيداً من الانخفاض والتراجع في النسبة المتاحة من السلع الغذائية الأساسية في عددٍ من المحافظات، وهو ما يعود في المقام الأول إلى شح الوقود وتأثيره المباشر على نقل البضائع والحركة التجارية. ففي نيسان/أبريل بقي معدل سعر دقيق القمح في محافظة تعز مرتفعاً على حالهِ بنسبة 70 بالمائة أعلى من مستويات ما قبل الأزمة، في حين سجل سعر القمح على مستوى البلاد ارتفاعاً بنسبة 12 بالمائة عن مستويات ما قبل الصراع، وفقاً لبرنامج الأغذية العالمي.

- شهد شهر نيسان/أبريل انخفاضاً في واردات الأغذية بشكل عام بنسبة 20 بالمائة بالمقارنة مع نسبة الواردات في آذار/مارس، حيث غطت واردات القمح التجارية في نيسان/أبريل ما نسبته فقط 55 بالمائة من معدل الاحتياجات الشهرية للمنتجات الغذائية المشتقة من القمح، وذلك وفقاً لما أوردته "المجموعة اللوجستية" وهي هيئة تنسيقية معنية بالأنشطة اللوجستية الإنسانية وتضم في تشكيلها وكالات من الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية وغيرها من الجهات المعنية الأخرى ذات العلاقة. إضافةً لذلك، سجلت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً بنسبة 15 بالمائة بالمقارنة مع مستويات ما قبل الأزمة، مما يحدُّ من قدرة السكان في الحصول على الأغذية والسلع الأخرى ويؤثر سلباً على القدرة الشرائية للأُسر.

- تخطى برنامج الأغذية العالمي العدد المستهدف شهرياً بتوزيعات المساعدات الغذائية في نيسان/أبريل والمحدد بـ 3 مليون مستفيد فقط، حيث قدم البرنامج المساعدات الغذائية لحوالي 3.2 مليون مستفيد في 19 محافظة يمنية. وفي نيسان/أبريل أيضاً، تمكن برنامج الأغذية العالمي من توزيع الأطعمة في محافظتي الجوف والضالع اللتان لم يكن من الممكن الوصول إليهما في وقتٍ سابقٍ، حيث أوصل المساعدات الغذائية لأكثر من 230,100 شخص في تسع من مديريات محافظة الضالع، كما وصلت الأغذية أيضاً إلى 49,500 شخص آخر في خمس مديريات بمحافظة الجوف. إضافةً لذلك، قدم برنامج الأغذية العالمي قسائم السلع الغذائية لأكثر من 225,500 شخص في كلٍ من محافظات عدن وصنعاء وتعز. وكان برنامج الأغذية العالمي قد وزَّع في آذار/مارس مواد غذائية على 3.4 مليون من المستفيدين في 17 محافظة، كما قدم قسائم الأغذية لـ 195,000 شخص في محافظتي عدن وصنعاء. وتفيد تقارير برنامج الأغذية العالمي أنهُ في حال عدم ورود مساهمات إضافية، فإن عمليات البرنامج في اليمن ستشهدُ نقصاً في التمويل ابتداءً من تموز/يوليو القادم.

- أجرى برنامج الأغذية العالمي بعثات مراقبة ميدانية جنوب غرب مدينة ذمار في محافظة ذمار وفي داخل حدود محافظة صنعاء، على مدى شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، وذلك بهدف تفقد ومعاينة نقاط توزيع الأغذية والاجتماع مع الشركاء التنفيذيين والقادة المحليين في المنطقة. وزار مراقبو برنامج الأغذية أيضاً محافظة عمران لتقييم الأضرار الناجمة عن الفيضانات في المنطقة، وذلك في اعقاب موجة الفيضانات التي اجتاحت المنطقة في منتصف نيسان/أبريل، وأثرت سلباً على أكثر من 49,000 شخص في سبع محافظات. وخلال نفس الفترة آنفة الذكر، أكمل برنامج الأغذية العالمي بعثاته إلى محافظتي إب وتعز، حيث وزع المواد الغذائية على أكثر من 3,000 أُسرة، أو ما يعادل حوالي 18,000 شخص ممن يعيشون في مديرية القاهرة المحاصرة في مدينة تعز.

- وسط حالةً من استمرار التحديات المعيقة لإمكانيات الوصول وانعدام الأمن، تمكنت إحدى المنظمات غير الحكومية الشريكة لمكتب الغذاء من أجل السلام، من إيصال المساعدات الغذائية الطارئة وتوزيع قسائم الأغذية لأكثر من 404,000 شخص في المناطق المتضررة من النزاع في اليمن، والتي تأثرت فيها حالة الأمن الغذائي بشكل كبير بسبب تراجع المستوى المتوسط لدخل الفرد وانخفاض القدرة الشرائية للأُسر واضطرابات السوق التجارية. ومن المتوقع أن تستمر فجوات العجز في الاستهلاك الغذائي واستنزاف سبل العيش والمدخرات، ما لم يتمُ إدخال تحسينات كبيرة في إمكانيات إيصال المساعدات، ذلك وفقاً لمعلومات شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعة (FEWS NET) الممولة من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وعلاوةً على حالة الأمن الغذائي الضعيفة في جميع أنحاء اليمن، لا يزال برنامج الأغذية العالمي يواجه مشكلة عدم الحصول على الموافقة الحكومية لتنفيذ عمليته المخطط لها، وهي عملية "تقييم طارئة للأمن الغذائي". وبالرغم مما تقدم، يعمل برنامج الأغذية العالمي بالتنسيق مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، على تنفيذ عملية تقييم بديلة بالاستناد إلى بيانات ثانوية، حيث من المتوقع أن يتم الإعلان عن نتائج التقييم في الأشهر المقبلة.

شؤون الصحّة والتغذية وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة

- أدخلت كل من منظمة اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي منذُ كانون الثاني/يناير ولغاية آذار/مارس أكثر من 47,500 طفل دون سن الخامسة في برنامج الإدارة المجتمعية المشتركة لسوء التغذية (CMAM) لمعالجة حالات سوء التغذية الحاد الشديد والمتوسط، حيث أفادت الوكالات الأممية المتمثلة باليونيسف والصحة العالمية وبرنامج الأغذية، أن 31,100 طفل ممن خضعوا للعلاج قد تعافوا من سوء التغذية المتوسط. وخلال نفس الفترة المذكورة أدخلت الوكالات الأممية أكثر من 78,600 من النساء الحوامل والمرضعات في برنامج الإدارة المجتمعية لعلاج سوء التغذية، حيث تعافت أكثر من 26,050 امرأة من حالات سوء التغذية المتوسط.

- بدعمٍ من مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، يعمل الشركاء التنفيذيون على تقديم المساعدة المتمثلة بخدمات الرعاية الصحية والتغذية وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة للسكان المتضررين من النزاع في أنحاء اليمن. ففي سياق ذلك قامت إحدى المنظمات غير الحكومية الشريكة لمكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث وخلال الفترة من 15 إلى 30 نيسان/أبريل، قامت بتوفير الرعاية الصحية ودعم الصحة الإنجابية لأكثر من 5,300 شخص، كما تعاونت مع وزارة الصحة العامة والسكان اليمنية، لتدريب الموظفين المحليين في كلٍ من محافظات أبين وعدن ولحج وشبوة. وخلال نفس الفترة آنفة الذكر، قام متطوعون صحيون من أفراد المجتمع ممن تلقوا التدريب على يد هذه المنظمة غير الحكومية، قاموا بفحص ومعاينة أكثر من 700 طفل للكشف عن حالات سوء التغذية الحاد، وتمكنوا من علاج حوالي 80 طفل من حالات سوء التغذية الحاد الوخيم. وبالاعتماد على الدعم المقدم من مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث، تتولى هذه المنظمة الشريكة أيضاً

مهمة المحافظة على سبل توفير المياه الصالحة للشرب للمجتمعات المتضررة من النزاع في محافظة أبين، وذلك من خلال نقل المياه بالشاحنات يومياً، حيث غطت احتياجات أكثر من 23,000 شخص حتى أواخر نيسان/أبريل.

- قامت إحدى المنظمات الأخرى الشريكة أيضاً لمكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث وبالتعاون مع منظمات محلية أخرى، قامت بتوزيع أكثر من 1,450 رزمة من مجموعات تعزيز ممارسات النظافة الصحية العامة في مديرية حيفان التابعة لمدينة تعز في أواخر آذار/مارس، كما خططت للقيام بتوزيعات إضافية لحوالي 1,540 مجموعة أخرى من مستلزمات النظافة العامة خلال الأسابيع المقبلة. وفي مدينة تعز وزعت هذه المنظمة الشريكة سلع وإمدادات الإغاثة الطارئة التي شملت البطانيات وفرش الأسرَّة "الملاءات" على أكثر من 150 أُسرة متضررة من النزاع في منطقتين من المناطق التي يصعب الوصول إليها في مديرية القاهرة، كما سجلت بيانات 1,500 أُسرة أخرى ليتم شمولها بالتوزيعات المستقبلية. أما في صنعاء فقد واصلت المنظمة تقديم تداخلات ومستلزمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة، والتي شملت بناء وإعادة تأهيل مصادر المياه، ذلك على الرغم من التحديات القائمة التي تواجه سبل إيصال المساعدات.

- بدعم من مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث قامت منظمة أخرى غير حكومية بإيصال أكثر من 10 مليون لتر من المياه لحوالي 20 نقطة توزيع للمياه في أنحاءٍ من محافظتي عدن وصنعاء، كما أوصلت أيضاً حوالي 507,000 لتر من المياه لأكثر من 10 من نقاط توزيع المياه التي أنشئت حديثاً في محافظتي إب وتعز، وذلك ضمن جهود الاستجابة لمشكلة نقص الماء خلال الفترة من كانون الثاني/يناير وحتى آذار/مارس. إضافةً لذلك، وزعت هذه المنظمة غير الحكومية مستلزمات النظافة العامة على أكثر من 2,800 أُسرة، وقدمت حملات توعية وترويج حول تعزيز ممارسات النظافة العامة لحوالي 7,500 شخص في كلٍ من محافظات عدن وإب وصنعاء وتعز.

- تعمل المنظمة الدولية للهجرة (IOM) الشريكة لمكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، على تقديم المساعدة المتمثلة بخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة، وكذلك سلع وإمدادات الإغاثة الطارئة للسكان الأشد ضعفاً المعرضين للخطر في عددٍ من المحافظات اليمنية. ووزعت المنظمة الدولية للهجرة خلال الفترة منذ 24 آذار/مارس ولغاية 6 نيسان/أبريل أكثر من 300 من مستلزمات المأوى، التي تضمُ البطانيات وأواني المطبخ والفرش والأغطية البلاستيكية وفرش النوم ودلاء المياه، لمساعدة حوالي 2,100 من النازحين داخلياً في محافظة تعز. كما واصلت المنظمة خلال نفس الفترة المذكورة جهود نقل المياه يومياً لمواقع توفير المياه للمجتمعات المحلية وللمراكز الصحية والمستشفيات في محافظات أبين والضالع وشبوة وتعز، مما وفَّرَ أكثر من 243,000 لتر من المياه لحوالي 34,000 شخص. إضافةً لذلك، وزَّعت المنظمة الدولية للهجرة أكثر من 270 رزمة من مستلزمات النظافة التي تضمنت المواد المطهرة والأحواض البلاستيكية والصابون لحوالي 1,900 شخص في محافظة أبين. الجدير بالذكر أن المنظمة الدولية للهجرة قد تمكنت من إيصال مساعدات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة لحوالي 610,000 شخص، منذُ تصاعد وتيرة الصراع في آذار/مارس عام 2015.

تدابير الحماية

- شهدت الفترة مابين آذار/مارس ونيسان/أبريل قيام منظمة اليونيسف بتوسيع برامج حماية الطفل بعد التحقق والتأكد من وقوع حوالي 30 من الانتهاكات لحقوق الأطفال في خضم النزاع المسلح، والتي تضمنت عمليات الخطف والهجمات على المستشفيات وتجنيد الأطفال من قبل القوات التي تحمل السلاح. وفي سياق ذلك، قدمت منظمة اليونيسف الدعم النفسي والاجتماعي لأكثر من 81,000 طفل من خلال الأنشطة المجتمعية في الأماكن الصديقة للطفل، التي تهدف إلى دعم الاحتياجات المحددة للأطفال المتضررين من النزاع. وخلال ذات الفترة آنفة الذكر، عملت هذه الوكالة الأممية أيضاً "أي اليونيسف" على تدريب الموظفين العاملين في الأماكن الصديقة للطفل على تحديد وإعداد التقارير بشأن المخاوف المتعلقة بحماية الطفل والانتهاكات والاعتداءات ضد الأطفال في محافظة صنعاء. كما نفذت المنظمة أيضاً حملات توعية حول مخاطر الألغام شملت فيها أكثر من 200,000 شخص، بضمنهم الأطفال الضعفاء المعرضين للخطر في محافظتي الجوف وتعز. من جانبها منحت الفرق المتنقلة التي دربتها اليونيسف شهادات الميلاد لما يقرب من 31,000 طفل في أربع محافظات، وأجرت حملات توعية حول أهمية تسجيل المواليد الجدد وما لذلك من صلة بحماية الطفل. وبحسب منظمة اليونيسف، فقد أصبح هناك أكثر من 7.4 مليون طفل يمني بحاجة لخدمات الحماية نتيجةً للصراع الدائر.

- يواصل الصراع المستمر وتدهور الأوضاع الإنسانية إضعاف وتقويض قدرة النازحين داخلياً على تحمل أعباء ومشقة حالات النزوح المتكررة، حيث تُشير معلومات أواخر نيسان/أبريل إلى أن ما يقدر بنحو 137,000 من النازحين داخلياً يحتمون في حوالي 515 من المراكز الجماعية والتجمعات العشوائية في جميع أنحاء اليمن، ذلك وفقاً للمجموعة المعنية بشؤون المأوى والتسكين. وتبقى الأرقام

الحقيقية والدقيقة لعدد النازحين داخلياً في المراكز والتسويات العشوائية غير مؤكدة، حيث منعت تحديات الوصول وانعدام الأمن منظمات الإغاثة من استكمال عمليات التقييم المعمقة والدقيقة. وغالباً ما تقع المراكز الجماعية في المدارس وغيرها من المباني العامة أو المتروكة، كما تفتقر التجمعات والتسويات العشوائية للخدمات الأساسية العامة، التي تشمل سبل الحصول على المياه النظيفة والرعاية الصحية وخدمات الصرف الصحي، إلى جانب تدابير السلامة والأمان التي عادةً ما تكون متوفرة في العديد من المخيمات الرسمية، مما يعرض النازحين داخلياً الأشد ضعفاً للمخاوف المتعلقة بتدابير الحماية والظروف المعيشية السيئة. الجدير بالذكر أن هناك أكثر من 270 مركزاً جماعياً وما لا يقل عن خمس تجمعات عشوائية في محافظة تعز، التي تستضيف في الأساس حوالي 23 بالمائة من عدد النازحين داخلياً في اليمن والبالغ أكثر من 2.7 مليون شخص. وتستضيف محافظة إب من جانبها 42 من المراكز الجماعية والتجمعات العشوائية، في حين تستضيف محافظة صعدة 40 مركزاً وتجمعاً.

- تُشير تقارير المنظمة الدولية للهجرة إلى أن المخاوف المتعلقة بحماية المهاجرين واللاجئين في اليمن قد زادت بشكل كبير، نتيجةً لتدهور الأوضاع الإنسانية وانعدام الأمن منذ تصاعد وتيرة الصراع في آذار/مارس عام 2015. وتشمل مخاوف الحماية الاعتقال التعسفي أو القسري والتجنيد الإجباري واستغلال القاصرين غير المصحوبين بذويهم والاتجار بالبشر وحصر الحركة والتنقل. إضافةً لذلك، يعاني المهاجرون داخل حدود اليمن انخفاضاً في الموارد المالية، كما أن عدد الأفراد الذين بحاجة للمساعدة قد تزايد بشكلٍ كبير بسبب النزاع. واستجابةً لذلك، وسَّعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) معايير الأهلية للقبول في برامج المساعدات المالية، لتشمل على وجه الخصوص السكان المهاجرين الضعفاء المعرضين للخطر، بما في ذلك النساء الحوامل والأُسر التي يعيلها أحد الأبوين، هذا بالإضافة لزيادة المبلغ المخصص لكل مستفيد. ولقد فرَّ إلى اليمن ما يقدر بنحو 260,000 لاجئ من إريتريا وإثيوبيا والصومال وغيرها من الدول المجاورة، وفقاً للمعلومات المسجلة لغاية نيسان/أبريل عام 2016، وبحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

سياقات الدعم اللوجستي وتوفير إمدادات الإغاثة

- شهد آذار/مارس انخفاضاً ملحوظاً في الواردات التجارية إلى اليمن، الأمر الذي يُسهم في ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود والإمدادات الطبية، ويؤخر جهود إيصال المساعدات الإنسانية للسكان المتضررين من النزاع، وفقاً لتقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. ففي نيسان/أبريل بقي معدل سعر الوقود على مستوى البلاد أعلى من مستويات ما قبل الأزمة بنسبة 50 بالمائة، ولم تلبي واردات الوقود لشهر نيسان/أبريل سوى 12 بالمئة من متوسط احتياجات الوقود الشهرية في اليمن والتي تقدر بنحو 544,000 طن متري، وفقاً لبرنامج الأغذية العالمي.

- عزت الأمم المتحدة مشكلة الانخفاض في الواردات التجارية إلى التأخير في إجراءات التخليص والموافقات في الميناء وانخفاض القدرة التشغيلية في بعض الموانئ البحرية نتيجةً للأضرار التي لحقت في البنية التحتية بسبب الصراع. ففي منتصف نيسان/أبريل، تعرضت السفن المستأجرة من قبل برنامج الأغذية العالمي الراسية على أرصفة الموانئ والمنتظرة، للتأخير في إجراءات التخليص لأكثر من 23 يوماً في ميناء عدن، و 28 يوماً في ميناء الحديدة و 34 يوماً في ميناء الصليف. وتواصل الأمم المتحدة مناشدتها لتسهيل دخول الواردات التجارية والإنسانية إلى الموانئ دون عوائق، مشددةً على أن الانخفاض في حجم الواردات يسهم في انعدام الأمن الغذائي ونقص الوقود والسلع الأخرى، مما يؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني.

- حصل مؤخراً برنامج الأغذية العالمي الشريك لمكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث على موافقة المملكة العربية السعودية، للبدء بتسيير رحلات نصف شهرية لمكتب الخدمات الجوية الإنسانية للأمم المتحدة من عمان في الأردن إلى صنعاء، حيث من المقرر أن تبدأ الرحلات الجوية في أواخر شهر أيار/مايو. وأفادت تقارير برنامج ألأغذية العالمي أيضاً أنهُ قد تمَّ البدء بنقل الموظفين المعنيين بالمساعدات الإنسانية عبر طريق بحرية بين جيبوتي وعدن في منتصف أيار/مايو.

جهود ومساعدات إنسانية أخرى

- في أعقاب موجة الفيضانات التي اجتاحت بعض المناطق اليمنية خلال منتصف نيسان/أبريل، خصصت الأمم المتحدة 34 مليون دولار من صندوق التمويل الإنساني لليمن، لدعم عمليات الاستجابة التي تشمل توفير مواد الإغاثة الطارئة وبرامج معالجة ظروف الأمن الغذائي والصحة والخدمات اللوجستية، والتغذية والحماية وشؤون المأوى واحتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة. تجدر الإشارة أخيراً إلى أن خطة الاستجابة الإنسانية لليمن للعام 2016 قد تلقت 299 مليون دولار لغاية يوم 19 أيار/مايو، أي ما يساوي 17 بالمائة من قيمة النداء المطلوب والبالغ 1.8 مليار دولار، وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

*إجمالي التمويل الإنساني للعام 2016
بحسب تسلسل الجهات المانحة

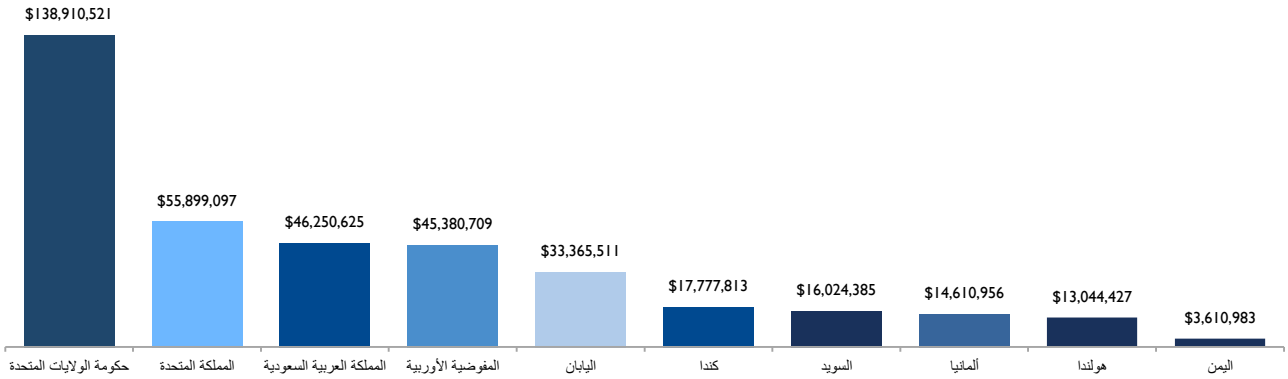

* بيانات أرقام التمويل المسجلة لغاية يوم 19 أيار/مايو 2016. وجميع هذه الأرقام الدولية مسجلة وفقاً لخدمة التتبع المالي الخاصة بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) وهي تعتمد على الالتزامات الدولية خلال تقويم السنة المالية الحالية، في حين تُسجل بيانات أرقام الحكومة الأمريكية وفقاً لها وهي تعكس الالتزامات الأخيرة للحكومة وفقاً للسنة المالية التي بدأت في 1 تشرين الأول/أكتوبر عام 2015.

إحاطة موجزة

- أثَّرَ الصراع الذي اندلع بين قوات حكومة الجمهورية اليمنية وقوى المعارضة الحوثية في جهة الشمال وبين الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة وقوات الحكومة اليمنية أيضاً في الجنوب، خلال الفترة منذُ عام 2004 ولغاية مطلع العام 2015، أثَّرَ على حياة أكثر من 1 مليون شخص، وأحدث موجات تهجير ونزوح سكاني متكررة في شمال اليمن، مما أدى إلى خلق أزمة احتياجاتٍ إنسانية. إن القتال الدائر بين القوات العسكرية للحكومة اليمنية والجماعات القبلية والجماعات المقاتلة المسلحة منذُ عام 2011، قد حدَّ من قدرة الحكومة اليمنية على توفير الخدمات الأساسية والاحتياجات الإنسانية المتزايدة في صفوف السكان الفقراء المغلوب على أمرهم. كما أدى توسع قوات الحوثيين خلال العامين 2014 و 2015 إلى تجديد وتصاعد النزاع وحالات النزوح، الأمر الذي زادَ من تفاقم الأوضاع الإنسانية المتدهورة في الأساس.
- أطلق التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية في أواخر آذار/مارس 2015، حملة غاراتٍ جوية ضد قوات الحوثيين والقوات المتحالفة معهم لإعاقة ووقف توسعهم نحو الجنوب. لقد أوقع الصراع الدائر ضرراً في البنية التحتية العامة وشلَّ الخدمات الأساسية وأحدث موجة نزوحٍ سكانية عارمة، وقلَّصَ مستوى الواردات التجارية إلى جزءٍ يسير من المعدلات المطلوبة للحفاظ على معيشة السكان اليمنيين. وتعتمد البلاد على عجلة الاستيراد بنسبة 90 بالمائة فيما يتعلق بتغطية احتياجاتها من الحبوب (القمح) وغير ذلك من مصادر الغذاء.
- تركت ظروف تصاعد وتيرة الصراع بالتزامن مع عدم الاستقرار السياسي الذي طال أمده والأزمة الاقتصادية الناجمة عن ذلك، إلى جانب ارتفاع أسعار الوقود والغذاء والزيادة الكبيرة في معدلات البطالة، تركت كل هذه الظروف مجتمعة حوالي نصف سكان اليمن البالغ عددهم 26 مليون نسمة في حالةٍ من انعدام الأمن الغذائي، إلى جانب 6 ملايين آخرين بحاجة إلى مساعداتٍ غذائيةٍ طارئة.
- استضافت اليمن في أوائل عام 2015 حوالي 248,000 فرد مابين لاجئين وعدد كبير من الرعايا من جنسيات مختلفة، غير أن التصعيد في وتيرة الأعمال العدائية التي أدت إلى نزوح داخلي لنحو 2.7 مليون شخص لغاية أواخر آذار/مارس عام 2016، قد دفع بالمنظمة الدولية للهجرة إلى تنظيم عمليات إجلاء واسعة النطاق لنقل الرعايا ذوي الجنسيات المختلفة إلى خارج اليمن. وتجدر الإشارة إلى ان تقلبات الوضع الراهن تحول دون حصول وكالات الإغاثة على معلومات ديموغرافية دقيقة وشاملة.
- جدد السفير الأمريكي ماثيو تولر في 12 تشرين الأول/أكتوبر عام 2015، الإعلان عن أن اليمن يواجه كارثة خلال السنة المالية 2016، نتيجةً لاستمرار مشكلة الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن حالة الطوارئ المعقدة، وتأثيرات الأزمات السياسية والاقتصادية في البلاد على السكان الضعفاء المعرضين للخطر.

التمويل الإنساني المقدم من الحكومة الأمريكية استجابةً لليمن خلال السنة المالية 2016[1]

الشريك التنفيذي	النشاط	الموقع	المبلغ
مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث/الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID/OFDA)[2]			
الشركاء التنفيذيين (IPs)	الزراعة والأمن الغذائي، إدارة أنظمة السوق والتعافي الاقتصادي، الصحة، التغذية، الدعم اللوجستي وإمدادات الإغاثة، الحماية، خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة	المحافظات: أبين، عدن، الضالع، لحج، صنعاء، تعز	$ 7,000,000
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)	شؤون الزراعة والأمن الغذائي، تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات	محافظتي حضرموت وشبوة	$ 1,000,000
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)	الدعم اللوجستي وإمدادات الإغاثة، الحماية، الملاجئ والتسكين، خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة	المحافظات: أبين، عدن، البيضاء، الضالع، الحُديدة، الجوف، أمانة العاصمة، عمران، حجة، إب، لحج، مأرب، صعدة، صنعاء، تعز	$ 10,000,000
برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة (WFP)	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات، الدعم اللوجستي وإمدادات الإغاثة	على مستوى البلاد	$ 2,500,000
الخدمات الجوية الإنسانية للأمم المتحدة (UNHAS)	الدعم اللوجستي وإمدادات الإغاثة	المحافظات: عدن، الحُديدة، صنعاء	$ 1,500,000
	تكاليف دعم البرامج		$ 135,071
إجمالي تمويل مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث/الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID/OFDA)			$ 22,135,071
مكتب الغذاء من أجل السلام/الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID/FFP)[3]			
برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة (WFP)	121,810 طن متري من المعونات الغذائية الأمريكية	في 19 محافظة	$ 105,025,450
إجمالي تمويل مكتب الغذاء من أجل السلام/الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID/FFP)			$105,025,450
مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (STATE/PRM)			
الشركاء التنفيذيين	الصحة، الدعم اللوجستي وتوفير إمدادات الإغاثة، الملاجئ والتسكين، خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة	على مستوى البلاد	$ 6,000,000
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)	تنسيق وإدارة شؤون المخيمات، الحماية، متابعة شؤون اللاجئين، الدعم اللوجستي وتوفير إمدادات الإغاثة، الملاجئ والتسكين	على مستوى البلاد	$ 5,750,000
إجمالي تمويل مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (STATE/PRM)			$ 11,750,000
إجمالي التمويل الإنساني المقدم من الحكومة الأمريكية استجابةً لأزمة اليمن خلال السنة المالية 2016			**$ 138,910,521**

[1] سنة التمويل تُشير إلى تاريخ التعهد أو الالتزام وليس اعتماد الأموال وتخصيصها.
[2] تمثل أرقام التمويل المقدم من مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث المبالغ المتوقعة أو الملتزم بها فعلياً لغاية يوم 6 نيسان/أبريل عام 2016.
[3] القيمة التقديرية لحجم المساعدات الغذائية وتكاليف النقل خلال فترة الإعداد والتقديم، وهي قابلة للتغيير وفقاً للمعطيات.

معلومات عامة حول سُبل التبرع

- إن الطريقة الأكثر فاعلية التي يمكن أن يعتمدها الناس للمساعدة في جهود الإغاثة، تتمثل في مساهمتهم بتقديم التبرعات النقدية إلى المنظمات الإنسانية التي تقوم بتنفيذ عمليات الإغاثة. وهناك قائمة من المنظمات الإنسانية التي تستقبل التبرعات النقدية للاستجابة للكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم. ويمكن الإطلاع عليها في الموقع الالكتروني التالي: www.interaction.org
- تُشجع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التبرعات النقدية لأنها تسمح للمهنيين المعنيين بشراء المواد المطلوبة بالضبط وحسب الحاجة (وهذا ما يحدث غالباً في المناطق المتضررة)، مما يؤدي إلى تخفيف العبء على الموارد الشحيحة (مثل طرق المواصلات وأوقات العاملين ومساحات التخزين) حيث يمكن نقل الأموال بسرعة ودون الحاجة إلى دفع تكاليف نقل، فضلاً عن دعم اقتصاد المنطقة المنكوبة وضمان تقديم المساعدة الملائمة بيئياً وغذائياً وثقافياً.
- يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات أدناه:

- مركز معلومات الكوارث الدولية في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: www.cidi.org أو الاتصال على +1.202.821.1999
- يمكن الاطلاع على معلومات أنشطة الإغاثة للمجتمع الإنساني في الموقع الالكتروني التالي: www.reliefweb.int

تظهر نشرات مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث/ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID/OFDA) على الموقع الرسمي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أدناه:

http://www.usaid.gov/what-we-do/working-crises-and-conflict/responding-times-crisis/where-we-work